مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (08) / العدد: (02)، (2024)، ص 320 - 333

الأحزاب السياسية في البرلمان الجزائري: تأثيرات النظام الانتخابي

Political Parties in the Algerian Parliament: Effects of the Electoral System

مسعود حنصالي[1]، سعاد العقون[2]
[1]جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، ghaithhansali@gmail.com
[2]جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، laggouna@hotmail.fr

تاريخ الإستلام: 2024/11/30 تاريخ قبول النشر: 2024/12/29 تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص:

يعد النظام الانتخابي عنصرًا أساسيًا في تحديد طبيعة التمثيل البرلماني في أي دولة، كما يؤثر بشكل كبير على قدرة النواب على ممارسة مهامهم بفعالية، من خلال التشريع وتقييم أعمال السلطة التنفيذية بطريقة تضمن حماية حقوق المواطنين وحرياتهم، فضلاً عن الحفاظ على أمنهم ومستقبلهم. وتمثل الأنظمة الانتخابية الأساس الذي يُبنى عليه النظام الدستوري، حيث تسعى كل دولة لاختيار النظام الأنسب الذي يضمن استقرار الحياة السياسية ويسهم في بناء ديمقراطية حقيقية قائمة على أسس قانونية ودستورية متينة، نحاول في هذه الدراسة التعرف على طبيعة النظام الانتخابي في الجزائر، وعلاقته بأداء الأحزاب السياسية الجزائرية داخل البرلمان.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية؛ النظام السياسي؛ الأداء البرلماني؛ النظام الانتخابي؛ السلطة التشريعية.

Abstract

The electoral system is a fundamental element in determining the nature of parliamentary representation in any country. It significantly influences the ability of legislators to effectively perform their duties, including lawmaking and evaluating the performance of the executive branch in a way that ensures the protection of citizens' rights and freedoms, as well as safeguarding their security and future. Electoral systems form the foundation upon which the constitutional system is built, with each country striving to select the most suitable system that ensures political stability and contributes to the establishment of a true democracy based on solid legal and constitutional principles.

In this study, we aim to examine the nature of the electoral system in Algeria and its relationship with the performance of political parties within the Algerian Parliament.

Keywords:

Political parties; political system; parliamentary performance; electoral system; legislative authority.

1. مقدمة:

تعتبر الانتخابات من الآليات الرئيسية لتمثيل الأحزاب السياسية في البرلمان. تشكل هذه الانتخابات محوراً حيوياً للديمقراطية والمشاركة السياسية، حيث تعكس إرادة الناخبين وتحدد توازن القوى داخل المؤسسة التشريعية. تسعى هذه الدراسة إلى فهم كيفية تأثير النظام الانتخابي على تمثيل الأحزاب في البرلمان الجزائري في فترة التعددية الحزبية، وكذلك تقييم أداء البرلمان في ضوء هذه العوامل.

إشكالية الدراسة:

*كيف يؤثر النظام الانتخابي على تمثيل الأحزاب السياسية في البرلمان الجزائري؟

وتندرج ضمن هذه الاشكالية تساؤلات فرعية أخرى:

– هل يعكس النظام الانتخابي في الجزائر تمثيلًا عادلاً لكافة الأحزاب السياسية؟

– ما هي التحديات التي تواجه عملية الانتخابات في الجزائر وكيف يمكن مواجهتها لتعزيز التمثيل السياسي الفعال في البرلمان؟

للإجابة على الاشكالية، اخترنا مجموعة فرضيات على النحو التالية:

- النظام الانتخابي القائم في الجزائر يؤدي إلى توزيع غير متناسب للمقاعد بين الأحزاب، مما يفضل الأحزاب الكبيرة على الأحزاب الصغيرة.
- الأحزاب التي تشكل تحالفات قبل الانتخابات تكون أكثر نجاحاً في الحصول على مقاعد في البرلمان، مما يعزز قدرتها على التأثير على النشاط الحزبي في البرلمان الجزائري.
- في ظل الهيمنة السياسية للحزب المسيطر أو التحالفات الكبيرة، قد تكون الأحزاب الصغيرة والمعارضة غير قادرة على التأثير بشكل كبير في التشريعات والقرارات البرلمانية.
- الإصلاحات السياسية التي اقرتها السلطة في الجزائر قد تؤدي إلى تغييرات في التوازن البرلماني.

تم تقسيم المقال إلى محورين رئيسيين شاملين لجميع جوانب الموضوع كالتالي:

– المحور الأول: تمثيل الأحزاب السياسية في الجزائر في ظل النظام الانتخابي

– المحور الثاني: تأثير الانظام الانتخابي على منظومة الأحزاب السياسية بعد 1996

2.تمثيل الأحزاب السياسية في الجزائر في ظل النظام الانتخابي

يعد النظام الانتخابي الجزائري أحد الفواعل الأساسية التي تحدد تمثيل الأحزاب السياسية في البرلمان، ويدخل أساسا في تحديد طبيعة المشاركة السياسية في البلاد، يعتمد هذا النظام على مجموعة من

القوانين والمبادئ التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين مختلف القوى السياسية، وتوفير تمثيل عادل للمواطنين في المؤسسات التشريعية.

1.2 التمثيل الحزبي في الجزائر في ظل النظام الانتخابي المختلط

في شهر جوان من سنة 1990، نظمت الجزائر أول انتخابات تعددية محلية، حيث تنافس خلالها إحدى عشر حزبا سياسيا بالإضافة إلى القوائم المستقلة على 13,129 مقعدًا في 1,541 بلدية، كما تمت المنافسة على 1,884 مقعدًا ولائيًا موزعة على 48 ولاية، تم تقسيمها إلى 277 دائرة انتخابية.

وتعود أسباب مشاركة 11 حزبا سياسيا فقط من أصل 23 حزبًا مسجلًا إلى عجز بعض الأحزاب عن تقديم مرشحين، وذلك بسبب ضيق الوقت من جهة، بالإضافة إلى افتقار هذه الأحزاب لقاعدة شعبية واسعة نتيجة لحداثة تأسيسها من جهة أخرى.[1]

من خلال نتائج الانتخابات التعددي والأولى في الجزائر، نلاحظ مدى صعوبة تصنيف الأحزاب السياسية، وذلك لحداثة التجربة التعددية الجزائرية، حيث اتسمت بوجود عدد كبير من الأحزاب الصغيرة ذات التأثير المحدود، والتي لم تكن تمتلك رؤية إيديولوجية واضحة، إضافة إلى ظهور أحزاب حملت برامج متباينة وغير متماسكة، وبالرغم من ذلك تميز المشهد السياسي بوجود بعض القوى ذات الثقل مثل حزب جبهة التحرير الوطني، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وأحزاب التيار الديمقراطي[2]

في المقابل، كشفت النتائج الانتخابية المحلية عن ضعف تمثيل جبهة التحرير الوطني، على الرغم من الظروف التي كان يُفترض أن تمثل عوامل داعمة لتحقيق الفوز والسيطرة على المجالس المحلي، خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار أن الإدارة الانتخابية وجميع القوى المؤثرة في النظام السياسي كانوا من أنصار الحزب، ومع ذلك فطبيعة النظام الانتخابي المعتمد آنذاك ساهمت بشكل كبير في تعميق ضعف تمثيل جبهة التحرير الوطني، مما يشير إلى احتمالية عدم عدالة النظام الإنتخابي، خصوصًا إذا علمنا أن الحزب تمكن من الحصول على أكثر من نصف الأصوات التي حصدتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

فيما يتعلق بالمجالس الولائية، حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أغلبية في 32 مجلسًا ولائيا من أصل 48، بنسبة 66.66%. في المقابل، حصل حزب جبهة التحرير الوطني على أغلبية في 14 مجلسًا، بنسبة 29.16%. فيما يخص المجالس البلدية، حصلت الجبهة على 36.60% من المقاعد البلدية على المستوى الوطني، وحققت أغلبية في 487 بلدية من أصل 1541، بنسبة 30.60% من البلديات على المستوى الوطني.[3]

2.2 تمثيل الأحزاب السياسية في ظل نظام الانتخاب بالأغلبية

إن تمثيل الأحزاب السياسية في الجزائر في ظل نظام الانتخاب بالأغلبية، يتلخص في عديد النقاط أهمها:

- تطبيق نظام الأغلبية في مرحلتين كان له دور محوري في تقييد الأحزاب السياسية في الجزائر، سواء خلال فترة الحملة الانتخابية أو بعد النتائج الأولية للدورة الأولى كما أظهرت المنافسة الانتخابية بوضوح أنها تمثلت بين حزبين سياسيين في ذلك الوقت، مما جعل جميع التوقعات تشير إلى تقييد النشاط السياسي بين هذين الحزبين في إطار النظام الثنائي الحزبي.
- تعتبر الانتخابات التشريعية لعام 1991 الأكثر إثارة للجدل السياسي والقانوني في تاريخ الجزائر، حيث فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد في الدورة الأولى، ما أظهر مشاكل كبيرة في النظام الانتخابي المتبع، حيث حصلت هذه الأخيرة على 188 مقعدًا في الدورة الأولى من أصل 430 مقعدًا وجب شغلها في المجلس الشعبي الوطني بفضل نظام الانتخاب المختلط.

- حلت جبهة القوى الاشتراكية في المركز الثاني بالحصول على 25 مقعدًا، بينما كانت المفاجأة هي احتلال حزب جبهة التحرير الوطني للمركز الثالث بـ 15 مقعدًا فقط، في حين حصل الأحرار على 3 مقاعد.
- لم تكن الجبهة الإسلامية للإنقاذ بحاجة إلا إلى سبعة مقاعد إضافية في الدورة الثانية لتحقيق الأغلبية المطلقة التي تمكنها من السيطرة على جميع مقاعد المجلس الشعبي الوطني، والتي بلغت 430 مقعدًا في ذلك الوقت.[4]
- عندما ننظر إلى أهمية نظام التصويت بالأغلبية الذي يفضل الأحزاب الكبيرة ويقلل من تمثيل الأحزاب الأخرى، نلاحظ أن هذا النظام لا يحقق تناسبًا بين نسبة المقاعد ونسبة الأصوات المعبر عنها، هذا الأمر أدى إلى تضرر حزب جبهة التحرير الوطني في معظم الدوائر الانتخابية، حيث حصل على 6.89% فقط من مقاعد الدورة الأولى، رغم أنه حصل على 23.39% من الأصوات المعبر عنها. كما لم تحصل الأحزاب الأخرى على أي مقعد، رغم أنها حصلت على 17.45% من الأصوات المعبر عنها[5].

- الأحزاب التي نجحت في الحصول على مقاعد في البرلمان هي تلك التي استطاعت تجسيد مطالب اجتماعية وسياسية عميقة. على سبيل المثال، نجحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في تحقيق هذا النجاح الشعبي والانتخابي بسبب تمثيلها للقوى الإسلامية بكل تنوع منطلقاتها واتجاهاتها الفكرية والسياسية، والتي شهدت حالة من التوتر منذ الاستقلال وحتى عام 1989، كما أن جبهة القوى الاشتراكية الأخرى نجحت في الفوز بمقاعد في البرلمان كرد فعل على درجة الإقصاء التي تميزت بها بطابعها الطائفي الجهوي. في الوقت نفسه، نجد أن جبهة التحرير الوطني ترجع قوتها إلى الشرعية الثورية والسنوات التي قضتها في كحزب سياسي وحيد على الساحة السياسية.

من خلال كل هذا، نلاحظ وجود خلل في نظام التصويت بالأغلبية الذي أدى إلى تشويه الجانب التمثيلي للأحزاب، حيث نجد مثلا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ نجحت في الحصول على 80 مقعدًا من مقاعد الدورة الأولى، رغم أنها حصلت على 24.59% فقط من أصوات الناخبين المسجلين و 47.27% من الأصوات المعبر عنها.

3.2 تمثيل الأحزاب عن طريق نظام التمثيل النسبي

إن تمثيل الأحزاب السياسية في الجزائر في ظل نظام التمثيل النسبي، يتلخص في عديد النقاط أهمها:

- تم اعتماد نظام التمثيل النسبي في الجزائر عند إقرار الدستور لعام 1996وفي هذا الإطار، يتم توزيع المقاعد الانتخابية بين القوائم الانتخابية بناءً على عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة، مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى، ومع ذلك، لا يتم أخذ القوائم التي لم تحصل على نسبة 5% على الأقل من الأصوات في الاعتبار عند توزيع المقاعد.
- بناء على ذلك، يتم النظر إلى اعتماد نظام التمثيل النسبي مع القوائم المغلقة، الذي يقضي بتوزيع المناصب الانتخابية بين القوائم المختلفة بناءً على عدد الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة والنسبة المئوية التي تمثلها هذا العدد من إجمالي الأصوات، على أنه تراجع من قبل المشرع عن نظام الاقتراع بالأغلبية، الذي يسمح للقائمة التي تحصل على أغلبية الأصوات بالفوز بجميع المقاعد المتنافس عليها، مما يؤدي إلى حرمان الأقليات من المشاركة في الحياة السياسية.
- وفقا للمادة 123 من القانون العضوي المنظم للانتخابات، يتم انتخاب أعضاء مجلس الأمة بالأغلبية في دورة واحدة من قبل هيئة ناخبة مكونة من أعضاء المجلس الشعبي الولائي والمجلس

الشعبي البلدي المعلن عن انتخابهم نهائيًا. وتتمثل التشكيلة المختلطة لأعضاء مجلس الأمة في جمع الانتخابات وتعيين ثلث الأعضاء مباشرة من قبل رئيس الجمهورية.

- وعلى الرغم من أن هذا التعيين قد يسهم في تحسين التمثيل وتعويض نقائص النظام، مما يزود المجلس بالكفاءات ويساعد في تقليل هيمنة الأغلبية البرلمانية، إلا أنه يبعد مجلس الأمة عن الطابع الديمقراطي القائم أساسًا على الانتخاب، ويترك مجالًا واسعًا لتأثير السلطة التنفيذية في توجيه السلطة التشريعية، خاصةً من خلال اشتراط الأغلبية الموصوفة المقدرة بثلاثة أرباع الأعضاء في التصويت، مما ينقص تدريجيًا من استقلالية المجلس في اتخاذ المواقف بصفة ذاتية.

- كان الهدف من تطبيق الانتخاب بالتمثيل النسبي تحقيق تمثيل واسع بناء على الأمر07- 97، حيث تضمن توزيع المقاعد على القوائم الانتخابية في الانتخابات المحلية والتشريعية إن القواعد المطبقة في الانتخابات التشريعية لا تختلف عما هو معمول به في الانتخابات المحلية الانتخابات المحلية، فتوزيع المقاعد وفقا لنظام التمثيل النسبي يعتبر تدعيما لقاعدة البقاء للأقوى ، لمن هناك فوارق يمكن إجمالها فيما يلي :

1- النسبة المطلوبة لمشاركة القوائم الانتخابية في عملية توزيع المقاعد هي 5% من الأصوات المعبر عنها بدل 7% المشترطة في الانتخابات المحلية، وهذا الأمر غير منطقي في الحقيقة، إذ لايعقل أن يسمح القانون بتمثيل الأحزاب والقوائم الحرة في البرلمان بحصولها على 5% من الأصوات المعبر عنها في الوقت الذي لايسمح بتمثيلها على مستوى المجلس الشعبي الولائي، خاصة وأن الدائرة الإنتخابية هي نفسها.

2- في حالة تساوى الأصوات بقائمتين أو أكثر يذهب المقعد الأخير للمرشح الأكبر سنا، وهنا يبدو أن المشرع يسعىلأن يصل إلى أعضاء يتمتعون بالرزانة و الاتزان، على عكس المجالس المحلية أين تعطى الأولوية في توزيع المقعد الأخير للمرشح الأقل سنا .

- وباعتبار أن نظام التمثيل النسبي يتطلب دوائر انتخابية واسعة عكس نظام الأغلبية، فإن الدوائر الانتخابية بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني تحدد بالحدود الإقليمية للولاية ، وفقا لقانون 84-109، حسب المادة الثانيةمنالأمر 97-208، أما معيار توزيع الدوائر الانتخابية يكون حسب عدد السكان لكل ولاية معإلزامية تحديد مقعد لكل ثمانين ألف نسمة، علىأن يخصص مقعد إضافي لكل حصة متبقية تشمل أربعمائة ألف نسمة .

- من الملاحظ أن نسبة عدد المقاعد في الولايات التي يبلغ عدد سكانها 350,000 نسمة أو أقل، والتي يجب ألا تقل عن أربعة مقاعد وفقًا للقانون 97-408، تختلف عن تمثيل الجالية الجزائرية الذي يشمل ثمانية مقاعد موزعة على ست دوائر انتخابية. كما أن تحديد الدوائر الانتخابية في المجلس الشعبي والولائي لا يختلف عنه في المجلس الشعبي الوطني، حيث يعتمد القانون 84-09 على الحدود الإقليمية للولايات مع مراعاة الكثافة السكانية في تخصيص المقاعد.
- على الرغم من أن المشرع الجزائري قد وضع قيودًا على تمثيل الأحزاب والقوائم الحرة في الغرفة الأولى للبرلمان الجزائري، إلا أن هذه القيود تهدف إلى تعزيز التعددية الحزبية وتمثيل الأقليات السياسية من الأحزاب غير الفاعلة أو الأحزاب ذات الطابع المحلي. كما أن طريقة توزيع المقاعد تسمح بتمثيل الأحزاب الصغيرة بما يتناسب مع عدد الأصوات التي تحصل عليها، مما يمنع تهميش هذه الأحزاب ويوفر لها فرص الفوز والمشاركة في صنع القرار. هذا النظام يُنظر إليه على أنه نزيه من حيث تحقيق التمثيل الفعلي، كما يشير إلى ذلك دعوات العديد من الأطراف السياسية في بريطانيا وفرنسا للتخلي عن نظام الأغلبية وتبني نظام التمثيل النسبي.

ومع ذلك، فإن المشرع الجزائري في دستور 1996 يؤكد على ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي والمؤسساتي، مما قد يبدو متناقضًا مع طبيعة نظام التمثيل النسبي الذي يمكن أن يساهم في تكاثر الأحزاب السياسية وصعوبة تحقيق أغلبية برلمانية قوية مثل تلك التي يفرزها نظام الأغلبية. هذا النظام قد يتطلب خلق حكومات ائتلافية غير قادرة على الاستمرار، مما قد يؤدي إلى سقوطها المتتالي، كما هو الحال في إيطاليا.

3.تأثير النظام الانتخابي على منظومة الأحزاب السياسية بعد 1996

1.3النظام الحزبي الجزائري في ظل إصلاحات 1996

في هته الفترة، يمكن ملاحظة أبرز الاتجاهات السياسية بعد التناقص الملحوظ في عدد الأحزاب، حيث اندمجت هذه الاتجاهات في عائلات حزبية كل منها يمثل تيارا سياسيا محددا كالتالي:

- التيار الوطني، وأبرز الأحزاب التي تضمها هو التجمع الوطني الديمقراطي، الذي يعد ثاني أقوى حزب بعد حزب التحرير.
- التيار السياسي الإسلامي الإصلاحي، وأبرز الأحزاب التي تضمها هي: حركة مجتمع السلم وحركة النهضة.

- التيار اليساري الاشتراكي، وأبرز الأحزاب التي تضمها هذا التيار هي حزبي الأرسيدي والأفافاس، حيث يشير الدكتور صالح بلحاج إلى أن تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر بهذه الطريقة هو تصنيف صحفي في جوهره، وقد حظي بتقدير كبير في الخارج، وخاصة في فرنسا.

يمكن تدوين عديد الملاحظات في هته الفترة أهمها:

- بعد تعديل قانون عام 1997، تحول النظام الحزبي الجزائري إلى نظام التعددية الحزبية، مع وجود حزب رئيسي يتربع على السداسية الحاكمة. في تلك الفترة، كان التجمع الوطني الديمقراطي هو الحزب الذي يحتل الغالبية العظمى من مقاعد البرلمان، حيث حصل على عدد أكبر من المقاعد بكثير مقارنة بجبهة التحرير الوطني أو حركة مجتمع السلم.
- عند تقييم النظام الحزبي من خلال معايير مثل زيادة عدد الأحزاب، وطبيعة التنافس بينها من حيث درجة الاستقطاب، وآليات التنافس الحزبي، وقدرة الأحزاب على تشكيل تحالفات قادرة على تشكيل حكومات ائتلافية، يمكن اعتبار النظام الحزبي الجزائري نظامًا متعدد الأحزاب بشكل محدود أو معتدل[6].
- من وجهة نظر الأحزاب الفعلية التي تتنافس في الانتخابات، يُمكن وصف النظام الحزبي الجزائري في ذلك الوقت بأنه نظام تعددي متقطع، حيث شهد ظهور أحزاب جديدة أخذت مكان الأحزاب الكبرى الأولى، مما أدى إلى زيادة عدد الأحزاب على الساحة السياسية إلى درجة أصبح فيها العدد لا يعد مقياساً فعالاً. في هذه الأنظمة، عادة ما يتراوح عدد الأحزاب بين 10 إلى 20 حزباً أو أكثر.
- أسفرت الانتخابات البرلمانية في أكتوبر 1997 عن تشكيل برلمان يضم 10 قوى سياسية بالإضافة إلى النواب غير المرتبطين بأي حزب، حيث انضمت ثلاثة من هذه الأحزاب إلى الحكومة، وهي جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم، تحت مظلة اتحاد سياسي سمي بالتحالف الرئاسي7 ، هذا التمثيل المتنوع الذي ظهر أدى إلى تشجيع الأحزاب السياسية على المشاركة في الانتخابات البلدية للفوز بأكبر عدد من المقاعد، وفعلاً نجحت ثمانية أحزاب بالإضافة إلى المرشحين المستقلين في الفوز في هذه الانتخابات، من بين 38 حزباً متنافساً، مما أدى إلى وصول نسبة المشاركة إلى حوالي 65.21%، مما جعلها تقترب من شرعية الانتخابات التي جرت في عام 1990.

- في إطار هذه الانتخابات، حصل التجمع الوطني الديمقراطي على المركز الأول والأغلبية، مما دفع الأحزاب الأخرى إلى اتهامه بالتلاعب بالنتائج ورفضها مع تهديدهم بالانسحاب من العملية الانتخابية. كما نظمت بعض الأحزاب المعارضة تظاهرات وقدمت شكاوى إلى الهيئات الوطنية المكلفة بإشراف الانتخابات المحلية، بالإضافة إلى تضامن بعض أعضاء البرلمان مع أحزابهم والاعتراض على النتائج[8].

ومع ذلك، تم منعهم من الدخول إلى وزارة الداخلية، مما أدى إلى تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق، وبعد إجراء التحقيقات، تبين أن هناك دليلًا على حدوث تزوير، بما في ذلك نقل أصوات بعض المواطنين إلى أحزاب أخرى. وبعد الموافقة على التقرير، توصلت اللجنة إلى أنه يجب معاقبة المسؤولين عن عملية التزوير، وإعادة تنظيم انتخابات جديدة مباشرة بعد الانتخابات الرئاسية المقررة لعام 1999[9]

2.3 النظام الحزبي بعد الانتخابات التشريعية لسنة 2002:

تمثل الانتخابات التشريعية الثالثة في تاريخ الجزائر المستقلة، وقد تم تنظيمها بعد تعديل قانون الانتخابات عام 1997. وفقًا لناجي عبد النور، فإن ما يميز هذه الانتخابات هو تنظيمها في ظل ظروف استثنائية مرت بها البلاد نتيجة للأحداث التي شهدتها منطقة القبائل، مع مقاطعة حزبين رئيسيين هما الأرسيدي والأفافاس[10]يشير ناصر جابي إلى أن الجزائر عاشت فترة عشرية تميزت بالعنف والاضطرابات المؤسسية، لتدخل الألفية الجديدة بحالة عنف واضطراب محدودة النطاق هذه المرة، وتحديدًا في منطقة القبائل، من أبرز النتائج التي حققتها هذه الفترة مقاطعة الانتخابات التشريعية والمحلية من قبل حزبي الأفافاس والأرسيدي.

الجدير بالذكر أن عدد الأحزاب الفعلية المشاركة في الانتخابات، والتي بلغت 22 حزبًا رسميًا معتمدًا من قبل السلطات، يعكس بشكل واضح أن النظام الحزبي في الجزائر يتسم بالتعددية دون وجود حزب مسيطر، حيث شكلت هذه الأحزاب ثلاث مجموعات رئيسية: ثلاثة أحزاب كبيرة، وستة أحزاب متوسطة، وثلاثة عشر حزبًا صغيرًا.

من الواضح أن هذا التنوع لم يؤد إلى تكوين قطبية جاذبة، بل العكس من ذلك، حيث لم نرى وجود لم حزب كبير يمثل قطبًا واحدًا يجذب الأصوات، بل وجدنا أن جبهة التحرير الوطني تجذب المؤيدين للتوجه الوطني، بينما تجذب حركة مجتمع السلم المؤيدين للتوجه الإسلامي، والتجمع الوطني الديمقراطي يجذب المؤيدين للتوجه الديمقراطي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الأحزاب الكبيرة التي تمثل الأقطاب على الساحة السياسية الوطنية، شكلت ائتلافًا حكوميًا منذ انتخاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في عام 1999، والذي تطور

لاحقًا إلى تحالف رئاسي، حيث أن أحد أهم الجوانب التي تتجسد في هذا التحالف على المستوى الحزبي هو تراجع هذه الأحزاب عن برامجها السياسية الأصلية لتتجه إلى دعم برنامج الرئاسة، كما أن هذه الأحزاب تستغل وزنها التمثيلي في المجلس التشريعي للموافقة على مشاريع القوانين التي تأتي من الحكومة.

الملاحظ أن النظام الحزبي، من حيث عدد الأحزاب الفعلية المتنافسة في الانتخابات، تميز بطبيعة تعددية مجزأة تضم أكثر من 20 حزبًا سياسيًا، أما من حيث الأحزاب الفعلية التي تمثلها في البرلمان، فهو يتخذ شكل نظام الحزب المسيطر، بسبب تواجد جبهة التحرير الوطني بمفردها في الاستحواذ على أكثر من نصف مقاعد البرلمان، ومن حيث المشاركة في الحكومة، يعتبر النظام الحزبي مغلقًا ومنحصرا بين حزبين كبيرين.[11]

في هذا السياق، يرى ناجي عبد النور أن تطور الأحزاب والأنظمة الحزبية أدى إلى ظاهرة حديثة هي أن الأغلبية البرلمانية في المجلس الأول هي التي تنبثق منها الحكومة، مما يؤدي إلى ما يُسمى بالديكتاتورية الأغلبية. وهذه الأغلبية البرلمانية والحكومية في وقت واحد، تخضع لسلطة قرار توجد في القيادات الحزبية والهياكل الحزبية خارج المؤسسات الدولية.

3.3 النظام الحزبي في ظل الانتخابات التشريعية لـ 2007

تميزت الانتخابات التشريعية لسنة 2007 هي الأخرى بمشاركة عدد كبير من الأحزاب، قدر عددها بـ24 حزبا سياسيا هذه الأحزاب تعد هي الأحزاب الفعلية المتنافسة في الانتخابات ماعدا جبهة القوى الاشتراكية، الذي رفض المشاركة بسبب معارضته لطريقة تنظيمها وتمثلت الاحزاب المشاركة في:

- أحزاب التحالف الرئاسي، متواجدة في المنافسة على كل المستويات بما فيها المهجر، بـ 55 قائمة البرلمان ليرتفع العدد أكثر من نتائج انتخابات2002، إذ ارتفع عدد الأحزاب في البرلمان إلى 22 حزب في انتخابات 2007 في حين توقف عند حدود 10 أحزاب في 2002.
- باقي الأحزاب خارج التحالف ويقدر عددها ب 17 حزبا، غير متجانسة من حيث القوة، والحضور، والنتائج المحققة.
- تسجيل حضور قوي للقوائم الحرة في عدة ولايات، الأمر الذي يعد مظهر من مظاهر فقدان الناخبين الثقة في الأحزاب من تجميع مصالحها، والتعبير عنها في البرلمان، مما دفعها إلى تشكيل قوائم حرة لها مستوى من التزكية الشعبية، وترشيحها للتعبير عن مصالحها الفئوية".

هذه الإجراءات جعلت المواطن يعتقد أن الانتخابات مسيطر عليها مسبقا من طرف أحزاب التحالف مما أدى به إلى العزوف عن ممارسة حقه في الانتخاب، حيث سجلت نسبة مشاركة ضعيفة لم

تتجاوز 35.6% كمعدل وطني، كما لوحظ توسعها من المناطق الحضرية كسلوك معتاد في المدن الكبرى إلى سلوك جديد في المناطق الريفية والهضاب العليا، امتد إلى 13 ولاية سجل فيها نسبة مشاركة أقل من المعدل الوطني. الملاحظ أن تمثيل الأحزاب السياسية في البرلمان تضاعف، حيث سجل حصول حزب واحد على أكثر نصف مقاعد البرلمان، فنجد مثلا أن حزب جبهة التحرير الوطني المتحصل على المرتبة الأولى لم يتمكن من الحصول على نصف مقاعد البرلمان، كما في الانتخابات التشريعية التي سبقتها، بالإضافة أن هناك تقارب نسبي بين أحزاب التحالف الرئاسي، والأحرار مع أحزاب أخرى كان تمثيلها ضعيف نسبة للانتخابات التشريعية 2007.[12]

جميع هذه المعطيات بالإمكان توظيفها للتعرف على شكل النظام الحزبي انطلاقا من العدد الفعلي للأحزاب الممثلة في البرلمان، حيث تحصلت أحزاب التحالف الرئاسي، على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان، مع بقاء جبهة التحرير الوطني في موقع الحزب المهيمن.

ولو جمعنا عدد مقاعد أحزاب التحالف لوجدناها تتجاوز ثلثي مقاعد التي تحصل عليها الأحرارفي حين نجد أن حزب العمال تحصل على 26 مقعدا، وكل من التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية، والجبهة الوطنية الجزائرية لم تتمكن من بلوغ عتبة 20مقعدا في المجلس الشعبي الوطني في حين انحصر عدد مقاعد الأحزاب المتبقية دون 08 مقاعد.

4.3 النظام الحزبي بعد إصلاحات السياسية 2011 والانتخابات التشريعية 2012

قبل الحديث عن هذه الانتخابات، وجب الإشارة إلى أنها رافقتها ظروف وتطورات في المنطقة العربية والتي أعطيت لها العديد من المسميات الثورات العربية هذه الأحداث التي أسقطت العديد من الأنظمة العربية المجاورة، نتج عنها قيام السلطة بالمبادرة بمجموعة من الإصلاحات الدستورية، من ضمنها إدخال تعديلات على القانون الأساسي للأحزاب السياسية، والقانون الأساسي للانتخابات.[13]

من نتائج هذه الإصلاحات ارتفاع عدد الأحزاب السياسية المعتمدة رسميا من النظام الجزائري إلى 35 حزبا سياسيا، وهكذا عادت الجزائر إلى اعتماد الأحزاب السياسية مجددا مثل 1989، هذه الأحزاب لم تعبر فعلا عن حركات اجتماعية ذات تنظيم معين، وإنما عبرت عن مطالب شبابية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية أكثر مما عبرت عن توجهات إيديولوجية راديكالية، أو تيارات دينية ...الخ [14]

وهكذا، كانت المنافسة الانتخابية بين 60 حزبا تقريبا، ما جعلها تندرج ضمن العدد الفعلي للأحزاب المتنافسة في الانتخابات بما فيها الأحزاب التي كانت معتمدة من قبل والأحزاب الكبيرة مثل جبهة التحرير الوطني، وجبهة القوى الاشتراكية[15].

نستنتج أنه وبالرغم من توسيع عدد مقاعد البرلمان فإن حزب جبهة التحرير تحصلت لوحدها على ما يقارب نصف مقاعد البرلمان التي تقدر ب 462 مقعد، أي بمجمل 221 مقعد، أما التجمع الوطني الديمقراطي تحصل على 70 مقعد، في حين تحصل تكتل الجزائر الخضراء تحصل على 47 مقعدا.

أما جبهة القوى الاشتراكية الذي يمثل الأحزاب المعارضة تحصل على المرتبة الرابعة بواقع 21 مقعدا، أما الأحرار الذين تقدموا نوعا ما وتمكنوا من جذب المواطنين فقد تحصلوا على المرتبة الخامسة بمجموع 19 مقعدا، ثم حزب العمال بـ 17 مقعد، أما باقي الأحزاب المقدرة بـ 26 حزبا سياسيا فقد كان عدد مقاعدها أقل من 10.

4. الخاتمة:

في الختام، يمكن القول إن التجربة السياسية الجزائرية تتميز بخصوصية واضحة تجعلها تختلف عن العديد من التجارب الديمقراطية الأخرى، وهذا يعود إلى الظروف التاريخية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر، لا سيما بعد التحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية. وعلى الرغم من التحديات الكبرى التي رافقت هذا التحول، بما في ذلك صعوبة بناء مؤسسات ديمقراطية جديدة والضغوط الاقتصادية والاجتماعية، فإن الجزائر استطاعت المضي قدمًا نحو ترسيخ أسس التعددية السياسية.

النتائج:

- يصعب على الأحزاب الصغيرة تمويل حملاتها الانتخابية مقارنةً بالأحزاب الكبيرة، مما يؤثر على قدرتها على المنافسة بشكل فعال
- يعتمد النظام الانتخابي في الجزائر على التمثيل النسبي، مما يعني أن توزيع المقاعد في البرلمان والمجالس المحلية يتم بناءً على نسبة الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة انتخابية. هذا يهدف إلى توفير تمثيل عادل للأحزاب السياسية المختلفة بناءً على نتائج الانتخابات.
- يسمح النظام الانتخابي بوجود تعددية حزبية، مما يتيح للأحزاب الصغيرة فرصة الحصول على تمثيل في البرلمان. هذا يعزز من التنوع في المشهد السياسي ويمنع هيمنة حزب واحد على السلطة.

الاقتراحات

- تنظيم برامج تدريبية دورية للنواب لتعزيز مهاراتهم في المجالات التشريعية والإدارية، مثل كتابة التشريعات، التحليل السياسي، وفن التعامل مع القضايا العامة.

- عقد ورشات عمل متخصصة حول القضايا الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية لمساعدة النواب على فهم أفضل للتحديات والفرص في هذه المجالات. تنظيم حملات توعية للمواطنين لتعريفهم بأهمية الانتخابات وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في العملية الانتخابية.
- تطوير استراتيجيات فعالة لتواصل النواب مع المواطنين، مثل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، تنظيم لقاءات دورية مع المجتمع المحلي، وإنشاء مكاتب استشارية للمواطنين.
- مراجعة وتحديث القوانين بشكل دوري لضمان أن النواب يعملون ضمن إطار تشريعي متطور يلبي احتياجات العصر.
- تشجيع الأحزاب على تشكيل تحالفات أو ائتلافات لتحقيق تمثيل أكثر تنوعاً في البرلمان، مما يعزز من التعاون بين الأحزاب ويقلل من تأثير الأحزاب الكبيرة فقط.
- تبسيط إجراءات تقديم ومراجعة المقترحات التشريعية لتسهيل عمل النواب وزيادة فعالية العملية التشريعية.

5. الهوامش:

[1]ناجي عبد النور، تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية1991-2007. الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار عنابة، 2008، ص60.

[2]صالح بالحاج. تطور النظام الانتخابي في الجزائر وأزمة التمثيل، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر، 2013، ص 107.

[3]Lahouri Addi ," les parties politiques en Algérie .France : revue des mondes musulmans et de la méditerranée ,sommaire n2,111,112, 2006.P.149.

[4]رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2011، ص 1

[5]Mohamed Brahimi, le pouvoir en Algérie et ses formes d'expression institutionnelle, Alger : OPU 1995.P62.

[6]فازية فلوس، الانشقاقات الحزبية في الجزائر 1999-2012، دراسة حالة حزب جبهة القوى الاشتراكية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2015، ص112.

[7]زبيحة زيدان ، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر، 2009، ص335

[8]إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 165.

[9]مصطفى بلعور، الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر، 1999-2007: استمرارية أم حل للأزمة، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011، ص171.

[10]جابي عبد الناصر، الانتخابات على الطريقة الجزائرية، 2007؛ أنظر أيضا: حسان أبو قنطار، نظام التعددية في الوطن العربي، مجلة الوحدة المغربية ،1985 ، العدد 1، ص35.

[11]M, Prélot et J, Boulouis, Institution politique et droit constitutionnel, 7e éd, Pari : Précis Dalloz, 1978.P145.

[12]زريق نفيسة، الانتخابات التشريعية في الجزائر: قراءة في التدبير الانتخابي لمرحلة ما بعد السلطوية، دفاتر السياسة والقانون المجلد: 13 / العدد: 10، 2021، ص340

[13]منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات . قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 217.

[14]بوحنية قوي، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة: من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ص150.

[15]طارق عاشور،"الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011 : تحليل للحالة الجزائرية "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 3، 2013، ص 36.